مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 20 /كانون الاول/2024
المجلد(5)- العدد(4)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

# المحددات الاقتصادية لإمارات الساحل العماني بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام الاتحاد 1945–1971

الباحث: ايهاب حسين علي حسين
مديرية تربية بابل

**الكلمات المفتاحية:** اقتصاد. السياسة. قوة الساحل

**الملخص:**

ان القراءة في التاريخ الاقتصادي لإمارات الساحل العماني تحتاج الى الاطلاع على تاريخها واقتصادها في ان واحد من اجل معرفة ما توصلت له هذا الامارات والتعرف على الرابط بين هذين العاملين هل هما سرد تاريخي ام حقائق مبنية حقيقة علمية كون ان التاريخ هو عبارة عن سرد للأحداث والاقتصاد هو احصائيات تجارية ورقمية قائمة على عمليات تبادل تجاري ،وبالتالي يمكن ان نعرف ان هذه الامارات واقتصادها من خلال الاطلاع على تاريخها وكيف عملت على جعل اقتصادها اقتصاد جيد ،وبشكل تدريجي من خلال الاستقطاب الذي سعت له بعض الامارات ولاسيما مارة دبي وامارة ابوظبي من اجل النهوض بالاقتصاد بالشكل الذي يضمن عدم تدني مستوياته الى حدود غير مطمئنة على الواقع الاجتماعي على الصعيد الداخلي او الخارجي ،وهذا لا يمكن معرفته الا من خلال التاريخ الاقتصادي ،وقد يتمثل ذلك في إعادة هيكلة الحوافز السوقية أو استخدام الوسائل التنموية والتجارية والاقتصادية ،والاستفادة من العامل الزمني لتحليل المشروع، أو قد يكون قائمًا على مزيج من أساليب التحليل الكمية أو النوعية ،وكذلك العمل على خلق حاله من الاستقرار النسبي وخلق قوات بمساعدة الوجود البريطاني تعمل على حفظ المصالح الاقتصادية وتجلا ذلك بوجود قوة ساحل عمان وتأسيس قوة اخرى من الشرطة تابعة لقوة ساحل عمان بمشورة ودعم بريطاني. جاء البحث مقسم الى مبحثين :الاول تناول قراءة في النظم الاقتصادية للأمارات في حين تحدث الثاني عن دور قوة ساحل عمان ،وتأسيس جناح الشرطة ،ومن ثم الخاتمة ،وتليها المصادر .

المبحث الاول : قراءة في النظم الاقتصادية للأمارات :

اولاً : إنّ الحديث عن الاقتصاد يعني الخصائص الاقتصادية لأي بلد بالقطاعات المكونة للدخل القومي وما تمتلكه تلك من موارد اقتصادية بطرفيها الطبيعية والبشرية على حد سواء ،وإنّ تلك الخصائص والمقومات الاقتصادية تختلف باختلاف الزمان والمكان ،إذ أنهّا تعد من المتغيرات المستمرة مع الزمن مثلا (ان الخصائص الاقتصادية لزمن ما قبل النفط لإمارات الساحل العماني يختلف عما بعده) ،وأماّ مكانياً فلا تتوزع الموارد الاقتصادية بالتساوي مثلا :وجود النفط في ابوظبي ،وامارة دبي ،وامارة الشارقة دون باقي الامارات الاخرى التي يتوفر فيها ولكن بكميات أقل كثيراً [1] .

كانت العوامل الطبيعية مهمة جداً ولها أثر كبير على العاملين السكاني والاقتصادي عبر التاريخ قبل أن يكون للتطور التكنولوجي اثر عليها وظهور الكشف عن الموارد الاقتصادية التي تتطلب تكنولوجيا مثل الثروات النفطية ،لذلك نجد أنّ امارات الساحل العماني كانت سابقاً تعتمد في اقتصادها على الاتجار بالحيوانات ومنتجاتها من أصواف وجلود وألبان ،والعمل في الزارعة او التجارة باللؤلؤ او صيد السمك[2]،والعمل على نقل البضائع عبر الطرق سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية أو كوسطاء بين التجار فضلاً عن المهن المحلية والحرف اليدوية البسيطة ،ولذلك نجد ان الاقتصاد الحضري فيها اعتمد بشكل أساس على ثلاث حرف أساسية هي[3]،الزراعة،والصيد البحري ،والصناعات الحرفية ،وذلك يعني أنّ النمو الاقتصادي الحاصل لإمارات الساحل العماني له صلة وثيقة بالعاملين الزماني والمكاني وبذلك يكون له اتصال مباشر بالعامل الجغرافي بل انه لا ينفك عنه وانه نتاج للعوامل الجغرافية (الطبيعية–البشرية) ينتج الاقتصاد ،وان للاقتصاد عوامل هي (النظم الاقتصادية،والاستثمارات ،والسياسات ،والعرض والطلب ،والاسعار ،والفوائد) ،إذ تعد ركناً اساسياً في التنمية الاقتصادية مع تظافرها مع المقومات الجغرافية لتحقيق الهدف وان اغلبها ،اذ لم تكن جميعها متوفرة في الامارات[4].

كان مبدأ الحتمية في العوامل الجغرافية فرضت نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان ويعد نتاج العوامل الجغرافية ،وذلك لا يطابق تماماً النشاط الاقتصادي التحويلي ،بقدر تطابقه مع النشاطات الاقتصادية الاستخراجية،والزراعية التي لها تماس بالجانب الطبيعي ،لاسيما وإنّ امارات الساحل العماني جميعها تمتهن

حرفة الزراعة لأنها كانت المورد الأساس على الرغم من قلة المياه والاراضي الصالحة،إذ لا تساوى فيه جميع المجتمعات وانما يكون تبعاً لتطورها التكنولوجي والتقني وامكاناتها الجغرافية والاقتصادية[5] فضلاً عن عناصر البيئة الطبيعية المتداخلة والمترابطة التي لها تأثير في اظهار صورة المجتمع ونشاطه البشري الاقتصادي ،فهناك عناصر تكون جيدة في عجلة الاقتصاد ولها تأثيرها وحيويتها ،وبعضها ليس له أيّ تأثير تبعاً للزمان والمكان[6] ،وكان الانسان هو من يكيف البيئة الطبيعية بعواملها لمصلحته اذا اقتضت الضرورة ،لاسيما إذا كانت ذات منفعة لأنّ البيئة الطبيعية تفرض قيوداً في بعض الاحيان ولكن بوجود المقترحات يمكن الاستفادة منها بتسخير الامكانيات[7]،كذلك نجد أنّها مصدر جذب للسكان ونموه الذي يسير جنباً الى جنب مع النمو الاقتصادي وان السكان يحلون أينّما يحل العامل الاقتصادي الجيد ،لاسيما وان الاقتصاد اعتمد على النمو التجاري والصناعي ومن خلال دور الانشطة الاقتصادية الاساسية والنقل والمواصلات (توزيعها– كثافتها– مقدارها) تشكل قاعدة وامكانية للسكان وللادخار والاستثمار وانعاش المستوى الاقتصادي الجيد على عملية النمو الصناعي والتجاري وكافة الاتجاهات في جميع المراحل التاريخية [8].

يعتمد التكامل الاقتصادي على الانشطة الاقتصادية فمثلاً القطاع الزراعي يجب أن تتوافر فيه كل المستلزمات من الآلات والمعدات والاسمدة والمبيدات الزراعية التي تعمل كمدخلات للنشاط الزراعي وبصورة مباشرة وأساسية ،وبذلك سوف تكون المخرجات هي العملية الانتاجية التي تمثل الوارد الاقتصادي لإمارات الساحل ، أمآ إذا اردنا أن تكون الزراعة اكثر فاعلية فسوف نجدها تدخل كمادة أولية في الصناعات التحويلية وهنا سوف تكون ذات مورد اقتصادي أكثر فاعلية وذلك ما كانت تفتقده الامارات في خمسينيات القرن العشرين[9]، وكذلك الحال لباقي القطاعات الاخرى كالتجارة ،والنقل ،والمواصلات ،والصناعات،والحرف ،والانشطة القومية الاخرى أيّ أنّ الاستفادة تكون حسب التوظيف الحقيقي والأكثر فاعلية ،وبذلك سوف تكون أكثر فائدة للاقتصاد الذي يعد عماد كل عمل لان العمليات الربحية تعتمد على الكسب المادي[10] ،والحال ذاته في العمليات الاستخراجية والانتاجية للشركات التي تعمل بالكشف والتحري عن النفط لاسيما بعد خمسينيات القرن العشرين فإن المعادلة الاقتصادية تعكس عمليات الكشف وبشكل ضروري مع الاقتصاد في جميع العمليات التي من شأنها ان

تكون المساحات الممسوحة ذات ابعاد كبيرة فإن احتماليات الكشف تكون اكبر ،لذلك عملت الشركات بمساحات تقدر بآلاف الأميال تحسباً لاحتماليات الفشل واكثر الشركات النفطية التي عملت في امارات الساحل العماني اخذت مساحات كبيرة تحسباً للطوارئ [11].

أنّ المشكلات الاقتصادية سابقاً وحاضراً لها أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي، ومن الطبيعي أن يكون لتلك المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية وثقافية وصحية وتعليمية وجميع جوانب الحياة المتعلقة بالمجتمع والفرد ولا يمكن انكارها ،اذ يصعب اهمال دور التطورات الاقتصادية في الجوانب السياسية والاجتماعية لأي دولة من الدول ،فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة لأنه ذو صلة مباشرة بحياة الفرد ،وكل العلوم الانسانية عبرت عن وجه واحد من وجوه ذلك الواقع ،والنظر من جانب واحد هو النشاط الانساني ،ويمكن القول أنّ المختصين بالمشاكل الاقتصادية يهتمون بالتصدي للعناصر الاتية : (الحاجات الاقتصادية والحاجات الانسانية الاخرى ،والأموال أو الموارد الاقتصادية المحددة ،والقوانين الاقتصادية ،والانتاج ،والنقود ،والاستهلاك)[12].

يكون النشاط الانساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى الى مقاومة الندرة النسبية على جميع الأصعدة لأنّ كل مجتمع له مقومات يجب أن يوفرها وله حاجات ورغبات ،وبما أنّ الحالة الاقتصادية هي القادرة على اشباع تلك المتطلبات لذا يجب أن تحظى باهتمام المجتمعات الحية ،لذلك ان الاقتصاد قد حظي بقوانين تعبر عن جوهر العمليات او الظواهر الاقتصادية الجارية[13]،وان المتغيرات الاقتصادية تابعة للزمان والمكان فمثلاً المتغيرات الاقتصادية في بلد متقدم لا تطابق اقتصاديات البلد المتخلف ،وكذلك اذا كان البلد رأسمالياً فله اقتصاديات مختلفة عن البلد الذي يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي ،وذلك له اتصال مباشر بنقاط عدة منها المؤسسات الاقتصادية ،ومعدلات التبادل التجاري ،والسيادة الاقتصادية للدولة وايضاً التكنولوجيا واثرها على الاقتصاد[14]،وان للاقتصاد ثمة محددات عديدة للاستثمارات المباشرة لها دور بارز في تطور الاقتصاد وهذه المحددات ليس للأمارات فقط وانما محددات شمولية واهمها [15].

1) السياسات الاقتصادية :تعد عاملاً مهماً جداً ومؤثراً في جذب الاستثمار الخارجي المباشر ،وتنقسم الى ثلاثة أقسام هي (السياسات النقدية ،والسياسات المالية ،والسياسات التجارية) ،وجميعها تعمل على تدفق رؤوس الأموال للشركات والأعمال والاسهام بتطوير الاقتصاد البلدي في جميع القطاعات أيّ خلق فرص كبيرة للمجتمع وذلك ما عملت به امارة دبي وتبعتها امارة ابوظبي ،في حين امارات اخرى استخدمت سياسة المنع الكلي ،أيّ عدم السماح بتدفق الاستثمارات الخارجية [16] ،وعلى سبيل المثال إنّ السياسات المالية هي التي تحدد مستوى تطور الاقتصاد وتدفق الاستثمارات الاجنبية للبلد ،عبر تقديمها الحوافز وهي على نوعين الأول :الحوافز المالية التي تعمل على تخفيض العبء الضريبي للمستثمرين او التجار اصحاب المصانع والمهن وبعضها يصل الى حد الاعفاء الضريبي لفترة تحددها الحكومة وغالباً ما تصل الى مدة خمس سنوات بعدها بدأ الاستثمار ،وفي احيان اخرى تصل الى أكثر من ذلك وتلك السياسة التي اتبعتها وهذا ما عملت عليه امارات الساحل وبشكل تدريجي ولاسيما امارة دبي [17] ،والنوع الثاني الحوافز التمويلية ،والتي تتضمن توفر الاموال لفتح استثمارات جديدة تدعم تقويم الاقتصاد ومنها الاعانات الحكومية ،إذ تشمل الاستثمار الداخلي والخارجي[18].

2) الموارد الطبيعية : إنّ وفرة الموارد الطبيعية من أهم عناصر الاقتصاد على صعيد الاستثمار والتجارة ،لاسيما في الدول التي تفتقر الى رؤوس الاموال ،وذلك من منطلق أنّ الموارد الطبيعية هي اساس الصناعة قبل التبادل التجاري ،وقد تغيرت اهمية المواد الطبيعية في الاهمية حسب الزمان والمكان لذا اصبحت من المحددات الاساسية للاقتصاد ،إذ أنّ الاستثمارات بسبب المواد الاولية لا نجد دولة لها استثمارات اقل من (40%) وبعضها تصل الى (90%) ،وذلك ظهر بشكل تطبيقي في امارة ابو ظبي ،وامارة دبي في عقد الستينيات ،وامارة الشارقة في عقد الستينيات وبداية السبعينيات [19].

3) الاسواق : تأتي أهمية حجم السوق وما تتيحه الاسواق الكبيرة من قدرة للشركات المحلية والاجنبية على السواء ،اذ ارتبط ذلك الحافز بالاستثمارات في الاسواق للمنتجات الصناعية عن طريق التعريفات الكمركية ،وان دافع الشركات الاستثمارية هو امتلاك وجود مادي في الأسواق مستفيدة من خصائص الملكية في

الصناعات وايضاً احتكارها لصناعة معينة دون غيرها ،من هنا يمكن التعرف على امكانية الأسواق لتصريف البضائع تبعاً لمعدل نمو السكان وحجمه [20].

على الرغم من تلك التحولات بين محددات الاقتصاد والسوق للاستثمارات فإن الاستراتيجيات لها القدرة على تحفيز التنافس وبالتالي تخلق نوعاً من التنوع في الأسواق ليس على المستوى المحلي بل وحتى العالمي [21].

4) اليد العاملة : ان اتصال اليد العاملة واطئة الكلفة بالاقتصاد له دور فاعل لأنها تعد عامل جذب للمستثمرين ويزيد من حركة التنقل ، إذ يُعدُّ هو المحدد الأكثر اهمية للشركات الساعية الى كفاءة اكبر في انتاج ذي نوعية عالية وكسب مادي مقرون بالدخل الاقتصادي ،وإنّ اليد العاملة الرخيصة تجعل المنتج ذا كلفة معتمدة لدى الجميع ،إذ أنّ بالإمكان اقتنائها من قبل عامة الناس ،مضاف له الحد الادنى الضريبي وذلك الأمر توفر بشكل كبير في امارات الساحل العماني ،لاسيما امارة دبي وامارة ابوظبي بسبب العمالة الوافدة لتلك الامارتين ،اذ تجاوزت اكثر من (50%) ،من السكان [22].

يبدوا أنّ تلك المحددات ،إذ ما تم استخدامها لخدمة الاقتصاد فإنها سوف تترك اثاراً ايجابية في نهوض أوضاع المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وايضا تظهر اثارها على الصحة ،والتعليم ،والبنية التحتية للسكان ،وتكوين المواطن الصالح الذي يعمل على دعم الدولة من خلال خدمة المجتمع ،من ذلك المنطلق ظهر مصطلح دولة الرفاه في دول الخليج ،لاسيما امارات الساحل العماني ،وقد يكون حديث العهد لكن جذوره التاريخية قديمة من خلال ما قدمته في مجال الاقتصاد والتجارة وباقي متطلبات نهوض وتطور الاقتصاد ،لاسيما امارتي دبي وابوظبي [23].

يظهر ذلك الاثر في الدور البارز للنفط بعد أنْ تم اكتشافه في اماره ابوظبي ،وامارة دبي عن التغيرات الحاصلة للاقتصاد بعد ذلك توفير الموارد المالية للخزنة العامة من خلال العائدات النفطية ،وان كانت قليلة إلاّ انها اعطت حركة قوية للاقتصاد ،إذْ أنّها انعكست على دخل الشركات والاستثمارات في الاقتصاد الوطني [24]،لاسيما أنَّ الكثير من الاقتصاديين والدراسات عدت النفط هو المؤثر الحقيقي على الاقتصاد ،وفعلاً بعد النفط تطورت اقتصاديات امارات الساحل العماني ،وبدأ الفرد داخل مجتمع الامارات يشعر بذلك التطور من خلال الزيادة الحاصلة في دخل الأُسرة[25]،بعدها

حصل النمو في جميع المستويات وتطور البنى التحتية من (الطرق ،الكهرباء ،مشاريع الماء ،الجسور ،الخ) وعلى ذلك الأساس عملت التطورات طفرة في الاوضاع الاقتصادية للإمارات وتكون قد ظهرت عليها بشكل واضح وسريع [26].

ثانياً : التطور الاقتصادي واثره على الخدمات المجتمعية للأمارات :

شهدت الخدمات العامة التي تقدمها امارات الساحل العماني للسكان تطوراً في اواسط عقد ستينيات القرن العشرين وذلك التطور شمل نواحي الحياة جميعها ومنها العمران فقد مثّل انتقالاً مفاجئاً وسريعاً من مساكن متواضعة وليدة البيئة الطبيعة الى ابنية ضخمة تعد ثمرة التطور العمراني ونتاج العوائد النفطية التي حصلت عليها تلك الامارات ،لاسيما امارة ابوظبي ،ودبي ،والشارقة [27].

إنّ ذلك التغير العمراني لم يحصل في جميع اماراتها لكون الموارد الاقتصادية لم تكن متساويةً ومتوفرة في باقي الامارات ،ولكن الانتقال العمراني كان في اغلبها ،فقد شهدت اقامة البيوت الحديثة وباقي المرافق التابعة للمدن[28]، جاء ذلك التطور السريع عندما باشرت حكومات امارات الساحل العماني ،بأنشاء دوائر البلدية لقيادة حركة التنمية التي شهدتها تلك الامارات تماشياً مع التطورات الحديثة ،اذ تعد بلدية امارة الشارقة اقدم بلدية فقد تأسست عام 1957 ،واول عمل قامت به هو اجراء التعداد السكاني لأمارة الشارقة[29] ،كما عملت على تعبيد الطرق داخل المدن ومد شبكة من الطرق وشبكة انابيب للمياه الصالحة للشرب ،كما اصبح للبلدية موارد اقتصادية وايرادات حتى بلغ عام 1966 (300) الف جنيه ،وفي عام 1971 بلغ نحو مليون جنيه ،وفي عام 1971 اصبح قانون للبلدية ينظم عملها بشكل اكثر تطور [30].

انشئت بلدية امارة دبي في عام 1957 وفتح لها قسم خاص بها لجميع الضرائب والكمرك التي يتم استحصالها من النشاط الاقتصادي الكبير لمينائها التجاري[31]،واقامة الكثير من المشاريع الخدمية منها اسالة الماء وهي من المشاريع الكبيرة التي تم تجهيزها بالماء من منطقة العوير التي تبعد (22) كم عن امارة دبي ،وتأسيس مجلس لها عام 1961[32] ،إذ أنّ امارة دبي اول امارات الساحل العماني يتم انشاء مجاري عامة فيها ،وكان ذلك في عام 1968 بدأ تنفيذ ذلك المشروع في عام 1970 اصبح المشروع يخدم جميع مناطق القطاع القديم والحديث ،كذلك عملت بلدية امارة

دبي على تعبيد الطرق داخل الامارة وانشاء جسر يربط بين ديرة دبي بمدينة الامارة لأن الخور يقسمها الى قسمين[33].

أمآ امارة ابوظبي فتم انشاء بلدية فيها عام 1961 ،وعد أول مشروع في سياق تنظيم شؤون المدينة، فعملت على تقديم الخدمات الرئيسية لسكان الامارة وأولى تلك الخدمات توصيل ماء الشرب للسكان ،والعناية بالقطاع الصحي فضلاً عن تخطيط المدينة وفق العمران الحديث وشمل التخطيط انشاء مطار وميناء حتى اصبحت مدينة ابوظبي مركزاً اقتصادياً وتجارياً وذلك يعود الى الايرادات النفطية التي حصلت عليها الامارة[34].

اصدرت امارة ابوظبي اول خطة خمسية عام 1968 بالاعتماد المالي البالغ (71,030,000) دينار بحريني عملت بها على تطوير الطرق والمواصلات كما عملت على بناء مدينة عصرية في عام 1968 سميت مدينة زايد والتي ضمت (800) وحدة سكنية[35] ،كما تم انشاء ثلاث محطات تحلية في الامارة وايضاً محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ،وشهد ذلك القطاع تطوراً كبيراً ،اذ كانت حصة الطاقة الكهربائية فقط في الخطة الخمسية التالية (42) مليون دينار بحريني وذلك ان دل انما يدل على تطور الموارد الاقتصادية للإمارة الى جانب المشورة الاجنبية التي [36].

الخدمات التي قدمتها الامارات سالفة الذكر اعتمد فيها على مواردها الاقتصادية وأهم تلك الموارد النفط الذي لعب دور كبير في تطورها في جميع النواحي في حين لم تشهد باقي الامارات (رأس الخيمة ،ام القيوين ،الفجيرة ،وعجمان) تطور ملحوظ في جانب الخدمات ،وانما اختصرت على بعض الخدمات البسيطة حتى تم الاتحاد ،والسبب يعود الى الاقتصاد الضعيف لتلك الامارات والتي لم تشهد ظهور النفط في اراضيها في تلك المدة المحددة [37].

ثالثاً : الانتعاش الاقتصادي واثره في استقطاب الهجرة الاجنبية لإمارات الساحل:

إنّ الهجرة الاجنبية الى امارات الساحل العماني لم تكن وليدة تلك اللحظة بل كان لها تاريخ قديم سببها الرئيس هو البحث عن العمل فهي تزداد عندما تظهر بوادر الانتعاش في منطقة معينة وتقل عند الكساد اي عند التدهور الاقتصادي [38].

كانت امارات الساحل العماني ،ولاسيما امارة دبي مقصد الوافدين من الهند وباكستان وايران حتى قبل اكتشاف ثروة النفط ،ولما اكتشف النفط أدى ذلك الى

زيادة الاقبال بسبب الأجور المغرية ،ما أدى الى تدفق سيل المهاجرين والذي بلغ مانسبته (85%) من مجموع المهاجرين الذين سكنوا امارة دبي ومعظمهم من غير العرب ،جاؤوا من المناطق سالفة الذكر ،اذ لم يقتصر عملهم في مجال النفط فقط [39] ،انما زاحموا سكان تلك الامارة في الاعمال اليدوية والخدمية مثل الفنادق والمحال التجارية في حين عمل اخرون في التجارة ،فظهرت احداث الهجرة الدولية في الامارات في اعقاب الحرب العالمية الثانية ،ونمت وتعاظم شأنها بنمو وتدفق العوائد النفطية،واستمرت حتى في خمسينيات القرن العشرين [40] ،وشملت تلك الهجرات من العرب ،لاسيما المصريين والفلسطينيين الذين امتهنوا التدريس ايضاً ،وذلك يضاف له التدخل البريطاني في قبول المهاجرين لأنها كانت تفرض على الحكام ،ومنها امارة دبي على الاعتراف بامتيازات تجارية خاصة لتجار الهنود الذين كان لهم دور كبير في الاقتصاد والتجارة بفضل الرعاية البريطانية لهم ،وعملت على جعل التجار المحليين دور ثانوي وكانت تعطي القروض لكل الطرفين من التجار[41].

كانت السياسة البريطانية تسعى للاهتمام بالهنود دون غيرهم لاستعمالهم عند الحاجة في شؤون الادارة ومنحهم الامتيازات الخاصة واصدار تشريعات لصالحهم ،فضلاً عن خبرتهم في النشاط الاقتصادي وما يمتلكون من رأس مال كبير ووجود سوق لتصريف بضاعتهم قد اتاح ذلك ان يكون لهم دور مع النشاط الاقتصادي كبير مع الدعم البريطاني لهم ،اما الفئات الاخرى فكان دورهم قليلاً قياساً بالهنود [42] ،واصبح هناك توجه من قبل المهاجرين الى الامارات ،لاسيما امارتي ابوظبي ودبي نتيجة اكتشاف النفط فيهما اول الامر [43].

نشطت بريطانيا في الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في امارات الساحل العماني ،فقام البريطانيون بفتح وكالات في مناطق مختلفة من الامارات ،وذلك للسيطرة على مناطق التنقيب ،فضلاً عن تأسيس فروع لمصارف بريطانية عدة لتسهيل المتاجرة واستثمار رؤوس الاموال[44] ،وقدرت اعداد المهاجرين من الجنسيات المختلفة في الامارات في بداية الستينيات من القرن العشرين كما مبين في الجدول ادناه .

جدول (1)يوضح تقديرات اعداد المهاجرين في بداية الستينيات من القرن العشرين [45]

| ت | عدد المهاجرين | جنسيات المهاجرين | الملاحظات |
|---|---|---|---|
| 1 | 65,000 نسمة | ايران | تقريباً 60% منهم يتركزون في امارة الشارقة |
| 2 | 25,000 نسمة | الهند | |
| 3 | 25,000 نسمة | باكستان | هذا العدد منتشر في كل الامارات ما عدا امارة دبي |
| 4 | 5,000 نسمة | افغانستان | |

يتضح لنا من الجدول في اعلاه أنّ عدد الايرانيين بلغ (65,000) نسمة موزعين على امارات الساحل العماني ،لكن (60%) تقريباً يتركزون في امارة الشارقة ،وذلك يدل وجود اكتشافات نفطية ووفرة فرص العمل وقدر عدد الهنود بـ(25,000) نسمة موزعين على الامارات ،كما قدر عدد الباكستانيين بـ(25,000) نسمه ،وهو عدد مساوي لعدد الهنود في الامارات ،وقدر عدد الافغانيين بـ(5,000) نسمة ،تلك الاعداد تؤكد ان حركة التجارة والاستثمار والاقتصاد بحالة جيدة جعلت الاقبال عليها كبيراً .

فتحت الشركات التي عملت في منطقة الخليج العربي وامارات الساحل العماني ابوابها للعمال من جميع الجنسيات بدعم من الحكومة البريطانية التي بقيت تيسر الهجرة الاجنبية محاولة منها لأضعاف ربح المنطقة وان تجعل اقتصاديات المنطقة بيدها واشعار امارات الساحل العماني بحاجتها الى بريطانيا[46].

شكل المهاجرونَ رافداً بشرياً لسكان الامارات ،وبالوقت نفسه كان لهم دور كبير في تنمية المشاريع الاقتصادية ،والتجارية كونهم يمتلكون قوة عاملة مدربة في الكثير من المهن التي كانت تستند عليها الكثير من الاعمال ،ولكن بقيت هواجس الخوف لدى امارات الساحل العماني موجودة بسبب اعدادهم التي كانت في بعض الامارات تفوق (50%) من السكان [47] ،فأنتبهت الامارات لذلك الحال وعملت على ادخال كوادر من ابناء الامارات لمدة ما بين (5–10) سنوات لتهيئتهم لتلك المهن من اجل ان يحلو بدلاً عن اليد الاجنبية ،ولاسيما بعد الانتهاء من اقامة البنى التحتية لإمارات الساحل العماني [48].

أظهر تقرير بعثة الجامعة العربية ان الحكومة البريطانية تتغاضى عن ذلك السيل الكبير للهجرة لإمارات بل تعارض كل عمل من شأنه ان يحد من تلك الهجرات ،السبب

ان تلك الهجرات تتماشى الى حد كبير مع سياستها الرامية الى اضعاف امارات الساحل العماني ،وجعل اقتصادها بيد الحكومة البريطانية وكبار التجار من الهنود والاقتصاديين[49] ،وذلك الامر يقوي نفوذها على الصعيدين السياسي والاقتصادي،ونبهت بعثة الجامعة العربية الى مخاطر تلك الهجرات واستثمارها ويجب ان يكون هناك عمل جماعي لمواجهة اخطارها ،وبناءً على استمرار موقف الجامعة الرافض لتلك الهجرات الاجنبية لإمارات الساحل العماني ،ولاسيما امارة دبي فقد أوصى مجلس الجامعة العربية بدورته الثالثة والاربعين المنعقدة في الثاني عشر من اذار 1964 بالاتفاق مع حكام امارات الساحل العماني على تقييد الهجرة الاجنبية والتصدي لها ولمخاطرها المستقبلية [50].

إنّ الاسباب التي دفعت بالعمالة الوافدة العربية وغير العربية التي شكلت نسباً كبيرة ومخيفة بالنظر للوضع العام لأمارات الساحل العماني ،فهي اسباب متنوعة وكثيرة منها ما يخص مجتمع الامارات ومنها اسباب خارجية واقليمية وبعضها عالمية يمكن تلخيصها بما يأتي :

1- الموقع الجغرافي الذي جعل منها ملتقى للطرق التجارية للدول ذات الاعداد السكانية الكبيرة مثل (الهند وباكستان وايران) ،وتلك الدول تربطها بالأمارات تجارة واقتصاد قائم ،لذا اصبح من السهل لأبناء تلك الدول التنقل والتسلل عبر السواحل والحدود .
2- تحسن الحالة المعيشية في الامارات جعل منها محط انظار المهاجرين لتلك الدول.
3- ظهور الثروة النفطية لإمارات الساحل العماني ابرز الحاجة الى اعداد من العمالة للقيام بأعمال الاستخراج والتصدير فضلاً عن الاعمال التجارية والاقتصادية الاخرى .
4- تطور الحالة الاجتماعية للأسرة الاماراتية جعلها تستعين بالخدم وباقي مرافق الحياة .
5- ضعف المراقبة للحدود الساحلية للأمارات بعلم الحكومة البريطانية[51] ،ذلك الامر فتح الباب امام التجارة لتأشيرات الدخول غير الرسمية في ظل غياب الاجراءات الحكومية الرادعة لدخول المهاجرين غير الشرعيين ،حتى ان تأشيرات

الدخول وصل سعرها الى (5–7) الف درهم للعامل الاسبوعي الذي يود الحصول عليها [52].

6- هناك عوامل طرد للمواطن من بلده الذي يعيش فيه فإن حالات الفقر والحرمان والجوع هي السبب الاكبر لتلك الحالات .

7- ظاهرة الزيجات التي حصلت بين سكان امارات الساحل العماني ،اذ تزوج الكثير منهم بأجنبيات، وذلك جعل المرأة تعمل على جلب اهلها من اجل العمل وتوفير حالة معيشية جيدة لأهلها [53].

لتلك الهجرات الكثير من السلبيات من جميع الجوانب منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الصحية ،لكن ما يهمنا هو الجانب الاقتصادي واثره على المجتمع الاماراتي ،اذ انها عملت على استنزاف جزءاً كبيراً من الموارد الاقتصادية للدولة من التحويلات الخارجية ،كما ان المواطن الاماراتي زاد اعتماده على العمالة الاجنبية في كافة الاعمال الاقتصادية والانتاجية والتجارية والخدمية وحتى الانسانية منها بسبب رخص الاجور للعاملين[54] ،ذلك الأمر جعل سيطرة العمالة الوافدة على معظم الانشطة الاقتصادية وعمل على اعاقة تنمية القوى البشرية في الجانب البشري والفني ،وخلقت تفاقم المشكلات الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض الانتاج وفي احيان اخرى قد وصل الى حد التضخم وعجز ميزان المدفوعات[55] .

رابعاً : المصالح الخارجية في امارات الساحل العماني حتى عام 1971 :

إنّ تركيز المصالح الخارجية في امارات الساحل العماني يتمثل في الجانب الاقتصادي،لاسيما النفط والمعادن والمصالح الاستراتيجية الاخرى ،اذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية بدخول امارات الساحل العماني عام 1934 ،ومنذ ذلك التاريخ عملت على التواصل مع مشيخات الخليج فضلاً عن امارات الساحل العماني، ففي العام نفسه ارسل فرانك هولمز (Frank Holmes)[56] نيابة عن الجانب الامريكي عدداً من الرسائل الى حاكم امارة دبي سعيد بن مكتوم (1912- 1958)[57] ،وحكام باقي امارات الساحل العماني للحصول على امتيازات نفطية [58] علمت بريطانيا بذلك وعارضت ذلك المواقف من قبل امريكا عن طريق مكتبها في البحرين وجاء ذلك من خلال رفض التأشير للمبعوث الهندي الذي كان موفد من قبل هولمز للتفاوض عن امتياز النفط [59] .

ايقنت بريطانيا التهديدات التي احدقت بها فسارعت على تغيير علاقتها مع حكام الامارات من خلال التقرب لهم ولعوائلهم ،بالوقت نفسه عملت على منع الارساليات الاميريكية من اطباء وغيرهم من الذين يعملون بالخدمات الانسانية واستبدالهم بأطباء بريطانيين[60] ،باشرت بريطانيا بتلك الاجراءات وبشكل افضل ما كانت عليه وبأشراف مباشر من قبل المقيم السياسي واستمرت الزيارات بشكل مكثف من اجل قطع الطريق اما الارساليات الامريكية وبجميع المجالات واهمها كانت الخدمات الطبية[61].

على الرغم من ان الموقف البريطاني في المصالح الاقتصادية كان افضل من الموقف الاميريكي بسبب ما وصلت أليه شركة امتيازات النفط المحدودة من معظم حكام الامارات التي بدورها حالت دون تعاملهم مع الاميريكان لكن مع ذلك نجد ان بريطانيا اعادة النظر بتعاملاتها مع حكام الامارات ،لاسيما بنهاية الثلاثينيات وبداية اربعينيات القرن العشرين ،اذ عملت على احكام سيطرتها على مشايخ امارات الساحل العماني وتامين مهابط لخط الطيران الامبراطورية البريطانية[62].

لم يستمر الموقف البريطاني بتلك القوة ،إذ أخذ بالتراجع في امارات الساحل العماني،بسبب الضغوط التي مارستها الحكومة البريطانية من اجل الحصول على امتيازات نفط امارة دبي لأنه سيكون بمثابة قدوة لحكام الامارات[63] ،وذلك الامر زاد في ضعف الموقف البريطاني الذي أكده (هولمز) في رسالته التي ارسلها الى وزارة الخارجية البريطانية هو ان حكام الامارات اعتقدوا باستعداد شركة نفط كاليفورنيا تقديم شروط افضل من شروط الشركة البريطانية ،وذلك الامر يدل على وجود تواصل بين حكام الامارات والشركات الاميريكية[64] .

استمر صراع المصالح الاقتصادية بين الشركات البريطانية والاميريكية بمختلف الوسائل المتاحة سواء أكانت المساعدات أم البعثات او الوسائل الاخرى لكن المسيطر هو الموقف البريطاني لكون الحكومة البريطانية قد احكمت سيطرتها على امارات الساحل العماني وحكامها وهو ما زاد من قوة موقفها [65] .

يبدو ان دخول الولايات المتحدة الاميركية على خط المواجهة الاقتصادية في امارات الساحل العماني جعل بريطانيا تعيد حساباتها تجاه الامارات ،وحكامها من خلال التقرب لهم وتقديم الهدايا والاموال من اجل ارضائهم كما اعادت النظر في عمل

الشركات والارباح المقدمة للإمارات ،وذلك يدل على اهمية المصالح الاقتصادية لها الى جانب العامل السياسي والاستراتيجي ،وسيما المصالح النفطية .

المبحث الثاني : دور قوة ساحل عمان وتأسيس جناح الشرطة

اولاً : قوة ساحل عمان والاسباب الاقتصادية وراء نشأتها :

قوة ساحل عمان ودورها في تأمين عمل شركات النفط البريطانية في المنطقة أن مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،شهدت تحولاً جذرياً في تلك الاستراتيجية ،إذ انتقلت المصالح البريطانية من الساحل إلى الداخل ،اثر تزايد احتمالات العثور على النفط من ناحية ،واستقلال الهند من ناحية ثانية ،وكانت المشكلة الأخطر التي أقلقت بريطانيا تمثلت في عدم استقرار الأوضاع الأمنية في إمارات الساحل العماني، في الوقت نفسه أزداد التمثيل السياسي البريطاني فضلاً عن نشاط شركات النفط في عمليات المسح الجيولوجي[66] ،وقد مثلت حالة عدم الاستقرار الأمني وانعكست على الحالة الاقتصادية المتردية التي عانت منها المنطقة في تلك المدة، مع انتشار البطالة التي تسببت في حدوث الكثير من الاضطرابات وحوادث سرقة القوافل فضلاً عن رواج عمليات تهريب الاسلحة[67] ،عبر سواحل الإمارات إلى عمان وبلوشستان ،الأمر الذي لم يقبله البريطانيون ،لكن المشكلة التي عانت منها هي انتعاش تجارة الرقيق ،فازدادت في عام 1948 عدد حالات الخطف لاستخدامهم في تجارة الرقيق[68] في إمارات ساحل عمان ،فضلاً عن التعرض للمسؤولين البريطانيين وموظفي شركات النفط على الطرق المؤدية إلى المنطقة [69] ،أما المشكلة الأساسية التي كان لها دوراً كبيراً في زيادة التوتر الأمني في امارات الساحل العماني تمثلت بظهور مشكلات الحدود الداخلية[70] ،على اثر استئناف شركات التنقيب عن النفط نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية، اذ ارادت تلك الشركات معرفة مناطق نفوذ كل امارة ،لتحديد مساحة امتيازها ولم تكن هناك خريطة سياسية دقيقة تحدد من خلالها حدود الإمارة ،لاسيما وان نفوذ الحكام كان ينتقل معهم وذلك امر يصعبُ السيطرة عليه مع العقلية البدوية[71] ،ولاسيما بعد انهيار تجارة اللؤلؤ ،اذ كان لها دور في ايرادات المالية للحكام ما ادى الى حرمانهم من الضريبة التي يحصلون عليها من التجار ،ويدفعون جزءاً منها مبالغ مالية للقبائل البدوية لضمان ولائها ،كل تلك العوامل أدت الى انتشار الحركات والاضطرابات ضد

الحكام لاسيما بعد ان ظهرت قضية الامتيازات النفطية ،أخذ كل حاكم يطالب بالأراضي التي تسكنها تلك القبائل ، والتي اعتبرها جزءاً لا يتجزأ من إمارته[72] .

بدأت المشاكل في إمارة دبي مع ظهور الامتيازات النفطية في الثلاثينيات من القرن العشرين ،اذ ظهرت الرغبة لدى شيوخ امارات الساحل ،ومنهم الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي[73] في تحديد حدود إمارته ،ليتسنى له معرفة عائدية الأراضي التي يتم التعاقد عليها مع شركات النفط لإجراء عمليات البحث والتنقيب فيها[74] ،لكن نشوب الحرب العالمية الثانية اوقفت أعمال تنقيب شركات النفط وترك اكتشافه في الأراضي المتنازع عليها ،ومع نهاية الحرب عاودت شركات التنقيب عن النفط للمنطقة ما اعاد الخلافات الحدودية بين الطرفين ،ما أثار ذلك مخاوف بريطانيا من نشوب قتال قد يؤدي إلى التأثير على مصالحها في المنطقة ،لذا عملت من خلال وكلائها السياسيين في المنطقة إلى فرض نفسها واجبار الطرفين على قبول خياراتها ما دفع السلطات البريطانية إلى النظر بفاعلية في الطرق والوسائل الحفاظ على الأمن والنظام ،لذا جرت دراسة اقترحت بتشكيل قوة عسكرية في امارات الساحل العماني ،تتمثل مهامها في مكافحة تجارة الرقيق وتهريب الذهب، والحفاظ على الأمن بين مختلف امارات الساحل العماني وتامين الحرس لموظفي شركات النفط البريطانية العاملة بالمنطقة ،والعمل على ايقاف المشكلات الحدودية التي وصلت إلى ذروتها بداية عام 1948 ،عندما اغارت مجموعة من قبائل دبي على مجموعة من قبائل أبوظبي وقتلت عدداً منهم ،وكان ذلك النزاع المسلح أول ما دفع بريطانيا التفكير الجاد بالتدخل لأنشاء قوة عسكرية لحفظ النظام الداخلي في ساحل عمان [75] .

يمكن القول أن المشكلات الحدودية التي وقعت بين الأمارتين لم تدفع الجانب البريطاني لفظ النزاع بينهما ،إلا حينما تحول إلى صراع بحري مسلح مما هدد المصالح البريطانية في المنطقة ،لاسيما منها الاقتصادية[76] ،ولكن ليس لديها أية قوة عسكرية لمساعدتها في حفظ استقرار الوضع الأمني في الداخل ،وما زاد الامر تعقيداً اتساع دائرة نشاط شركة تطوير بترول الساحل المتصالح المحدودة ،وحاجة موظفيها إلى الحماية،اذ أبلغ مسؤولوها الحكومة البريطانية أنهم لن يستطيعوا متابعة أعمال التنقيب مالم يتم توفير قوة لحمايتهم ،لذا فكرت الحكومة البريطانية عام 1949 ،في إنشاء قوة عسكرية تابعة لها تستخدم في المناطق الداخلية من الإمارات[77] ،لذلك دارت العديد من المناقشات بين الساسة البريطانيين ،حول ما إذا كان من المناسب إنشاء قوة

أمنية صغيرة في الساحل العماني ،تتبع للإدارة البريطانية أو لا ،اذ رأى بعضهم إن تقوم شركة تطوير بترول الساحل المتصالح المحدودة بتشكيل قوة عسكرية محلية صغيرة تابعة لها ،ذلك سيجنب الحكومة البريطانية من التزامات سياسية ومالية ،وكان قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط المتمركز في القاهرة روجرز (M, Rogers) من أنصار ذلك التوجه ،إذ رأى أن طبيعة المشكلات بالإمارات ليس بالشيء الخطير ،وانما تكتفي بإنشاء قوة عسكرية صغيرة،سواء من السكان المحليين أو أماكن أخرى من الشرق الأوسط ،وفي حال حدوث شيء طارئ او خلل امني ،فبالإمكان إرسال تعزيزات من أفراد القوات المسلحة البريطانية [78]،كما عارضت وزارة الدفاع البريطانية أيضا فكرة إنشاء قوة عسكرية في امارات الساحل العماني منطلقة من أسباب متعددة، أهمها سهولة ارسال قوة عسكرية صغيرة جواً في حالة تعرض الحكومة البريطانية لأي حادث طارئ من الممكن إرسال قوة عسكرية صغيرة جواً[79] فضلاً عن الاستعانة بالسلاح البحري الملكي المتمركزة في مياه الخليج كما أن وجود أي قوة عسكرية جديدة في المنطقة سوف تفتقر إلى الخفة في الحركة الى جانب عدم وجود قوة كفاءة العالية في منطقة الإمارات ،ورغم كل تلك المقترحات التي عرضتها وزارة الدفاع ،إلا أن وزارة الخارجية أصرت على إنشاء قوة أمنية صغيرة في المنطقة وفي ضوء تلك المساجلات بين وزارة الدفاع والخارجية قامت الأخيرة باستشارة العميد (كلوب JB Gluhb)[80] ،الذي عمل حينها في قيادة الجيش العربي في الأردن وذلك لاعتقادها بوجود تشابه بين بدو الإمارات وبدو الأردن ،كما كانت تخطط لإقامة قوة مشابهة للجيش العربي في الأردن ،وبعد تلك الاستشارة وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء القوة شرط أن يتم تخفيض التكاليف المقترحة ،بحيث لا تتعدى ثلاثين الف جنيه استرليني في السنة الأولى [81] ،وفي نهاية شباط عام 1951 تم تشكيل القوة والتي سميت ( قوة ساحل عمان) من العناصر الذين عملوا كمرتزقة امثال البلوش [82] ،والباكستانيين والهنود[83] .

وفعلاً تمت الاستعانة بالجيش العربي في الأردن لتوفير الاحتياجات الأولية لأنشاء القوة ،إذ تم تعيين(جون ماكميلان John Macmillan) [84] ضابط بريطاني مؤهل لقيادة القوة ويساعده ضابطان أردنيان فضلاً عن اثنين وثلاثين مجنداً من الرتب الأخرى على نحو الإعارة ،وتقرر أن تسمى تلك القوة بقوة (ساحل عمان Oman Cosast) ويطلق عليها اختصار (T .O .L) ،وأن يكون مركز قيادتها في الخطوط الأمامية الخالية للقوات الجوية الملكية (R.A.F) في الشارقة[85] ،ووضعت تحت سلطة المعتمد السياسي البريطاني في إمارة دبي واتخذت من الشارقة مركزاً لقيادتها ،وإن الهدف الرئيس من تكوينها ،هو الحفاظ على اكبر قدر ممكن من المصالح

البريطانية فضلاً عن الاحتفاظ بمركزهم في المنطقة [86] ،واجه إنشاء قوة ساحل عمان بالترحاب في كل الإمارات ما عدا حاكم امارة دبي ،وذلك تخوفاً من تدخل تلك القوة في نشاط إمارته التجاري ،لاسيما أنهم كانوا يمارسون تجارة تهريب الذهب ،ولكن بريطانيا طمأنت حاكم الإمارة بان القوة المشكلة لن تأخذ رواتبها من ميزانية الإمارة وان اهم وظائف قوة ساحل عمان هي لحماية الحدود [87].

كانت هناك معارضة خارجية لتشكيل القوة العسكرية تمثلت في كل من سلطان مسقط سعيد بن تيمور ،والملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ال سعود ،تخوفاً من استخدامها كقوة مقاتلة في واحة البريمي المتنازع عليها بين كل من مسقط وأبو ظبي والمملكة العربية السعودية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التوتر السياسي في المنطقة ككل [88] ،وفي عام 1952 وصل تعداد القوة إلى مائة رجل ،وزاد العدد إلى خمسمائة رجل في عام 1953 ،من أجل مواجهة التجاوزات السعودية على واحات البريمي ،اتسع دور القوة ليشمل حماية امارات الساحل العماني ضد أي عدوان خارجي وهي قوات لا تتبع لأي امارة من امارات الساحل العماني الا انها تعمل في اراضيها[89] .

اتخذت القوة العسكرية في بداية تكوينها من مطار الشارقة قاعدة لها وبعدها انتقلت إلى منطقة الحيرة[90] ،وازدادت إمكانياتها العسكرية وتطورت اسلحتها ،وأصبحت ميزانيتها في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين إلى نصف مليون جنيه إسترليني ،واستمرت في النمو حتى وصل عدد أفرادها عام 1971 إلى إلف خمسمائة جندي ،منهم مئة وستة من بلدان عربية ،واصبحت ميزانيتها لذلك العام ما يقارب ثلاثة ملايين جنيه إسترلينياً [91] ،كانت هناك اسباب سياسية لاهتمام لتلك القوة اوردها المعتمد البريطاني (دونالد هاولي Donald Hawley ) [92] في رسالته الى وزارة خارجية الحكومة البريطانية لكي تدعم تدريب ضباط عرب محليين وتأهيلهم ركز هاولي على المستقبل وهو ان تكون تلك القوة نواة لقوات فيما بعد ،وكان هناك للسيد (هاولي) رأي يقول وجوب تقليص عدد القوات البريطانية واستبدالهم بعناصر محلية مدربة [93] ،وكان للقوة دور واضح بعد ،اذ اصبحت تدير بعض المهام الامنية ،ومنها إرساء النظام والسلم في الإمارات بشكل عام ،والتصدي لأي تدخل مسلح أو تسلل خارجي تتعرض له المنطقة ،وحماية الممثلية البريطانية في امارات الساحل العماني من خلال انشاء فرق حماية لهم في اثناء تجولهم في المنطقة ،كما يقع على عاتق القوة مواجهة المشاكل الاقتصادية منها مشكلة تجارة الممنوعات الذهب والسلاح،والقضاء على ما تبقى من تجارة الرقيق في المنطقة فضلاً عن التصدي للجرائم التي

تحدث في امارات الساحل العماني ،وكذلك تخوف بريطانيا من تعرض الإمارات لاعتداءات خارجية [94].

كانت تلك القوة تابعة لإدارة المقيم السياسي في الخليج ،وسبب توسع نشاط القوة وحجمها ،أصبح من الصعب على المقيم السياسي الاستمرار في مهامه الإدارية تجاهها ، كما لم يعد باستطاعة وزارة الخارجية البريطانية تحمل نفقاتها ،لذا طالبت أن تتحمل وزارة الحربية تلك المسؤولية لأن قوة ساحل عمان تجاوزت الهدف الأساس الذي انشئت من أجله هو الحفاظ على الأمن الداخلي في الإمارات ،كما أن المسؤولية الإدارية للقوة لا تدخل ضمن اختصاص وزارة الخارجية التي لا تملك الوسائل الكافية للقيام بالرقابة ،اذ ردت وزارة الحربية على ذلك بان قوة ساحل عمان أنشئت أساساً للحفاظ على الأمن الداخلي في الإمارات ومثل تلك القوة ليس لها احتياجات عسكرية عالية [95]، ولم تلتزم القوة اوامر شيوخ إمارات الساحل العماني إنما كانت قوات ردع بريطانية تعمل اينما تريدها ان تعمل [96].

واجهت القوة مشكلة صعبة منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ،وهي عدم إقبال البريطانيين على العمل بها ،لكونه لم يمثل إي إغراء بالنسبة لهم مقابل الخدمة في المستعمرات الأخرى [97] ، ما دفع بوزارة الحربية إلى تغيير اسم قوة ساحل عمان واصبحت تعرف ابتداء من عام 1954 باسم ( كشافة ساحل عمان Trucial Oman scouts) [98] ،إنه تم طرح التسمية الجديدة من قبل رئاسة أركان الجيش البريطاني ،وأيد الفكرة المقيم السياسي البريطاني في البحرين المستر(بوروز Burrows) [99] ،إذ قال ((ليس لدي ما أقوله سوى أن علينا ألا نعارض وزارة الحربية اذا كانت تعتقد أن التغيير سيعود بفوائد ،غير انني أرفع ذلك الطلب لأن التغييرات من ذلك النوع تثير أحياناً اهتماماً يفوق أهمية الموضوع ،وبما أن وزارة الحربية مقتنعة أن هناك دوراً لكلمة الكشافة سوف يجذب المجندين ( مثل كشافة بوتشي وكشافة وزير سنا ) وبينما كلمة القوة غير جذابة ،أشعر أن وزارة الخارجية لن تعارض ذلك الاقتراح)) [100].

يبدو ان استخدام الحكومة البريطانية لكلمة كشافة يراد منها التغطية عن ما ستقوم به تلك القوات ،لاسيما وانها تعمل لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة،وان تلك القوة هي من ابناء المنطقة نفسها وستكلف بمهام قد تصل الى ان تقمع اي تعرض للقوات البريطانية في الوقت نفسه ،لذلك اسم كلمة قوة لها اثر في نفوس اهالي المنطقة الذين كانوا يرون فيها بذرة لجيش امارات الساحل العماني .

ثانياً : تأسيس جناح الشرطة التابع لقوة ساحل عمان :

اصبح من الضروري تشكيل قوات شرطة للحفاظ على الامن الداخلي ،لاسيما مع تزايد عديد السكان في مدن الامارات ،وكانت امارة دبي اولى تلك الامارات التي بادرت إلى إنشاء قوة شرطة خاصة بها عام 1956 تلتها إمارة أبوظبي عام 1957،ثم إمارتي الشارقة ورأس الخيمة ،واعتمدت جميع تلك الأمارات على ضباط بريطانيين من كشافة ساحل عمان [101] .

إن بعض الامارات استمرت دون اجهزة للشرطة ،لذلك تقرر في مطلع الستينيات من القرن العشرين تأسيس جناح شرطة تابع لكشافة ساحل عمان ،وتقرر أن يخضع الجناح للقيادة المباشرة لقائد كشافة ساحل عمان ،وأعطيت لقائد ذلك الجناح صلاحيات محددة ،فكان مسؤول عن إدارة الجناح وتدريب أفراده، إما المهام الأساسية للجناح نفسه فكانت هي :

- العمل في مناطق الإمارات التي لا توجد بها قوات شرطة محلية .
- محاربة الجريمة وتحري وأي مخالفات جنائية يتم ارتكابها بما يخالف قوانين القضاء لصاحبة الجلالة أو يتعارض مع القوانين القضائية لحكام امارات الساحل العماني بما في ذلك قانون الشريعة في الأراضي التي حدثت فيها تلك المخالفة .
- عرض أية معلومات استخباراتية تم جمعها في أثناء اداء الشرطة مهامها على قائد عام كافة امارات ساحل عمان لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها .
- منع تهريب الرقيق والمخدرات والسلاح والذخيرة والمتفجرات في مناطق امارات ساحل عمان التي لا تعمل بها قوات شرطة محلية .
- استدعاء أو القبض على أي شخص مطلوب من قبل محاكم حكومة صاحبة الجلالة أو حكام امارات ساحل عمان ،وكان الجناح يتمركز في الشارقة ويمارس عمله بواسطة دوريات متنقلة في المدن والقرى التي ليس بها قوة شرطة ولم يكن مسموحا لأفراد الجناح العمل داخل عواصم الإمارات ولا في الصور الشيوخ إلا في حالات الطوارئ الملحة فقط وبتوجهات محددة من المعتمد السياسي المعني أو الشخص المكلف من قبله [102] ،اتاحت الحكومة البريطانية الوقت المناسب الذي سيكون بالإمكان عنده الحصول على موافقة الحكام ،لأن جناح الشرطة هنا يقوم داخل نطاق عواصمهم ، وما لا شك فيه أن إنشاء جناح الشرطة العسكري في

كشافة ساحل عمان ، أسهم بشكل كبير في تفعيل دور القوة ، وترك لها حرية أكبر في حفظ الأمن والنظام في امارات ساحل عمان ،ولاسيما في المناطق التي لا توجد بها قوة امنية [103] .

جدول (2)عدد قوات امارات الساحل العماني [104].

| المكان | اسم القوة | سنة التأسيس | عدد القوات في عام 1970 |
|---|---|---|---|
| امارات ساحل عمان | قوة ساحل عمان | 1951 | 1500 |
| امارة ابوظبي | قوة دفاع ابوظبي | 1964 | 600 |
| امارة دبي | قوة دفاع دبي | 1968 | 360 |
| امارة الشارقة | الحرس الوطني | 1968 | 230 |
| امارة رأس الخيمة | قوات رأس الخيمة المتحركة | 1968 | 210 |

يلاحظ ان امارات الساحل العماني تعد مهمة في منظور السياسة البريطانية انطلاقاً من حرصها على طرق مواصلاتها التجارية البحرية ،لاسيما طريق الهند وذلك يفسر سعيها المتواصل الى بسط نفوذها على الامارات ما دفعها الى تشكيل تلك القوة،لكن فيما بعد عملت على تجريدها من مقومات قوتها خوفاً من استغلال حكام الامارات لها لتهديد المصالح البريطانية،وتستطيع في الوقت نفسه فرض معاهدات تتحكم بشيوخها وتقيدهم بشروط سياسية واقتصادية ،لكن نجد تلك السياسة تغيرت بعد اعلان الهند استقلالها وتوجهت بشكل اكبر نحو المنطقة كونه اصبح اعتمادها في شؤونها السياسية والاقتصادي على امارات الساحل العماني .

الخاتمة:

ان موقع الخليج العربي المهم والمتميز جعله عرضة للكثير من الحملات التي قامت بها الدول الكبرى من اجل السيطرة على ثرواته لاسيما امارات الساحل العماني التي كانت ذات موقع متميز في الخليج العربي ،بسبب التجارة التي نشأة في تلك الامارات التي جعلتها محط انظار الكثير من التجار بسبب السياسة التجارية التي اتبعها شيوخ المنطقة وبالأخص شيخ امارة دبي ،لاسيما وانها كانت حلقة وصل للكثير من الدول

المجاورة وغير المجاورة ،وان التجارة الناجحة جعلت من امارات الساحل العماني محط اهتمام بريطاني التي عملت على توطيد علاقاتها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي ولاسيما الامارات ،اذ كان لها دور كبير في اقتصادها وعملت على جعل تلك التجارة في يدها وتتصرف فيها بما يخدم مصالحها .

تطورت اقتصاديات امارات الساحل العماني مثل الصناعات الصغيرة والكبيرة ، تلك الامور جعلت بريطانيا تعقد معاهدات مع الامارات في شتى المجالات كانت تبين مدى اطماع الادارة البريطانية على الرغم من انها بدأت بوقت مبكر جداً من سيطرتها على الامارات كونها ادركت اهمية المنطقة،اذ كانت الادارة البريطانية تعمل على ادارة امارات الساحل العماني مع ما يتناسب مع مصالحها ،كما عملت الادارة البريطانية على دعم التجارة التي تعد من المصادر المهمة والمورد الاول لأمارات الساحل ،لاسيما ان ظهور التنقيب على النفط في بعض المشيخات المجاورة مثل البحرين له الدور الاساسي في تحفيز امارات الساحل في دعوة الشركات من اجل التنقيب عن النفط في اراضيهم ، مما جعل اقتصادها جيد .

**الهوامش:**

---

(1) ناهض هاتف محمد السعيدي ،النمو الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1971-2007،دراسة في جغرافية الصناعة ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة ) كلية الآداب ،جامعة بغداد ،2008 ، ص26 ؛
F.O . De cument British foreign policy, the Records of the British Residency and and Afencies in the persiaw Gulf London 1979 , vol .3, p.p. 128-129 .

(2) شاكر خصباك ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دراسة شاملة ، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1978 ،ص ص58-59.

(3) ناهض هاتف محمد السعيدي ، المصدر السابق ، ص27 .

(4) نافع النهاب واخرون ،الجغرافية السياسية ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ،1986 ،ص29-30

(5) ناهض هاتف محمد السعيدي ، المصدر السابق ،ص186 .

(6) بيار جورج ،جغرافية العالم الصناعية ،ترجمة : بهيج شطبان ،بيروت ،لبنان ،1982 ،ص ص5-11 .

(7) فيدال دي لابلاش ،اصول الجغرافية البشرية ،ترجمة :شاكر خصباك ،جامعة بغداد ،1984 ،ص222.

(8) R.B. Stulcliff, Industry and under Development , Addition wesley , published co. Spain ,1971,p.p.3-7.

(9) حسين محمود الحديثي ،المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة ( محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في اقاليم متباينة) ،مجلة المخطط والتنمية ،مركز التخطيط الاقليمي ،جامعة بغداد ،العدد الاول ، 1995 ،ص11.

(10) ناهض هاتف محمد السعيدي ،المصدر السابق ،ص190 .

(11) دولة الامارات العربية المتحدة ،الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة 2003 ،وزارة الاعلام والثقافة،ابوظبي ،2003 ،ص45.

(12) مختار عبدالحكيم طلبة ،مقدمة في المشكلة الاقتصادية(النظم الاقتصادية)،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة،(د.ت)،ص2.

(13) مختار عبدالحكيم طلبة ،المصدر السابق ، ص8.

(14) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ،النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، ط2، بنغوين للنشر ، 2000 ، ص2.

(15) محمد محمد الفيومي ،الشركات الدولية ،مدخل اقتصادي محاسبي ،دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية ، 1986 ،ص22.

(16) محمد حسين مطر ،نموذج مقترحات لسياسة جذب الاستثمارات الاجنبية ،مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،الكويت ، 1986 ،ص ص86-89 .

(17) جون ادلمان ،سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة : خالد قاسم ،مطبعة الشروق،الاردن،1987،ص ص160-165.

(18) برهان دجاني ، انتقال اموال القطاع الخاص بين الدول النامية العربية والاسلامية ، الامانة العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،مجلة (اوراق اقتصادية) ، العدد 81 ، 1993، ص31 .

(19) UNCTAD, World Investmen Report 1996, Investment Trade and International Policy Arrangmen '- New York Genva , UNCTAD, 1996 ,p.88.

(20) UNCTAD ,World Investmen Report 2003 ; FDL policies for Development ,national International prospective , New York and Geneva, United Nations, 2003 ,p.p.105-110.

(21) محمد محمد الفيومي ،المصدر السابق ،ص21.

(22) المصدر نفسه ،ص21.

(23) عبد الغفار حسين ،قراءات في كتب من الامارات ،اتحاد كتاب وادباء الامارات ،مطبعة الفجيرة الوطنية ،دولة الامارات العربية المتحدة ، 2000 ، ص137.

(24) احمد محمود ابو الرب ،تحديات التنمية في الوطن العربي ، ط2،المؤسسة الصحفية الاردنية ،عمان ،1989 ،ص ص16-18 ؛الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات للسنوات 1968-1972 - 1977-1978 ،دولة الامارات العربية المتحدة ،وزارة التخطيط ،ابوظبي، 1979،ص 268 ؛ عبد =الغفار حسين،قراءات في كتب من الامارات ،اتحاد كتاب وادباء الامارات ،مطبعة الفجيرة الوطنية ،دولة الامارات العربية المتحدة ، 2000 ، ص137.

(25) محمود الحمصي ،خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتناظرية ،مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت ،1980 ،ص63.

(26) محمود الحمصي ،المصدر السابق ،ص64 .

(27) رياض ساهي مشكور الاعرجي ،التطورات الاجتماعية في الساحل العماني 1945-1971،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية التربية ،جامعة المثنى ، 2017 ،ص156 .

(28) شاكر خصباك ،مجتمع تغير ،دولة الامارات العربية المتحدة ،دراسة شاملة ،للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية ،القاهرة ، 1978 ،ص ص614-615

(29) محمود بهجت سنان ،امارة الشارقة ،وزارة الثقافة والارشاد ،بغداد ، 1967 ،ص48 .

(30) ابراهيم خليل العلاف ،التطورات الداخلية من الامارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان في وضع اسس الدولة الحديثة 1945-1971 ،مجلة دراسات اقليمية ،السنة 41،العدد (7) ،جامعة الموصل ،كانون الثاني،2007 ،ص13 .

(31) Rupert Hey , K.C. g, witb afore word E.M. Ellervary admiral USN , the mlpple east, statute , Washington D.C,1959,p.120 .

(32) احمد يونس زويد الجشعمي ،التطورات الداخلية في امارة دبي 1945-1971 ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص150 .

(33) المصدر نفسه ، ص151 .

(34) خليل حمود عثمان الجابري ،الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ابوظبي 1945-1971،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد ، 2008 ،ص ص136-137 .

(35) احمد يونس زويد الجشعمي ،السياسة الداخلية للشيخ زايد بن سلطان ال نهيان 1946-1976،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الآداب ،جامعة البصرة ، 2010 ،ص ص84-86.

(36) خليل حمود عثمان الجابري ،المصدر السابق ، ص149 .

(37) رياض ساهي ،المصدر السابق ، ص160 .

(38) عبدالملك خلف التميمي ،الاثار السياسية للهجرة الاجنبية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (50) ،السنة العشرون ،نيسان 1983، ص86.

(39) سعدون الساموك واخرون ،مخاطر الهجرة الاجنبية الى منطقة الخليج العربي ،الندوة العلمية الثالثة ،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، بغداد ، 1979 ، ص8.

(40) عائشة ابراهيم سلطان خليفة ،الحالة الوافدة على الحياة الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي ،ندوة الثقافة والعلوم ، ج1، دبي ، ص325.

(41) احمد يونس زويد الجشعمي ، التطورات الداخلية في امارة دبي 1945-1971،المصدر السابق ، ص156.

(42) روبير جيرار لاند ،عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً ،ترجمة : محمد امين عبدالله ،وزارة التراث القومي والثقافة ،عمان 1966 ، ص118 .

(43) محمد غانم الرميحي ،رؤية خليجية قومية للأثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (23)،بيروت ،كانون الثاني 1981 ،ص69؛ احمد يونس زويد الجشعمي ، التطورات الداخلية في امارة دبي 1945-1971،المصدر السابق ،ص156.

(44) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم،حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي،الرياض ،1981،ص70-71.

(45) سيد نوفل ،الاوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ،الكتاب الثاني ،امارات الساحل العماني ،ط2 ، القاهرة ،(د. ت) ،ص ص137-138.

(46) سيد نوفل ، الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي ، بيروت ، 1969 ، ص275 .

(47) Hill , A. A. G, The GULF states petroleum and population Grow the in population of the middle East and north Africa , London , 1972 ,p.268

(48) نادر فرجاي ، معجم وتركيب قوة العمل والسكان ،ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،31 يناير 2001 ،ص ص22-26.

(49) William Harrison wood , Ashort History of the Etpansion of the British Empire 1500-1930, 6th .Edition (compridge 1952 ) , p.p.348-353.

(50) رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي ،الكويت وقضايا الخليج العربي والجزيرة العربية 1950-1971،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية ،جامعة البصرة، 2009، ص73؛ لطفي بن صالح الداهش، الجامعة العربية وقضايا الخليج العربي 1954-1971، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، ص144.

(51) عبد الرزاق الفارس ،القوى العاملة المواطنة ،مجلة غرفة التجارة وصناعة عجمان ، العدد (5) ،ايلول 1984 ، ص4 ؛

Ibrahim Ibrahim , Arab the transportation of a society center for contemporary Arab states , London , 1985,p.245 .

(52) عمر ابراهيم الخطيب ،التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربي ،مجلة المستقبل العربي،العدد(40)،بيروت ،1982، ص17.

(53) عائشة ابراهيم سلطان خليفة ،المصدر السابق ،ص329.

(54) محمد غانم الرميحي، الهجرة العربية الى الخليج الاسباب اقتصادية والأثار الاجتماعية ،مجلة العربي،العدد(144)،الكويت ،1979،ص60.

(55) سامح محمود راشد ، العلاقات الخليجية العربية 1970-2000(الاطراف والاتجاهات) ،مركز الخليج للأبحاث، دبي ، 2005 ، ص220 .

(56) فرانك هولمز: مغامر نيوزيلندي الأصل عمل ضابطا في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية، وخدم البحرية البريطانية، وهو مهندس تعدين أدرك إمكانيات النفط الهائلة في الساحل الشرقي للجزيرة العربية وبذل جهود متكررة عبر السنين لجذب اهتمام الشركات النفطية الرئيسية نحو هذه المنطقة، وتعرف على منطقة الخليج العربي أثناء عمله في القوات البريطانية عندما كان ضابطا مسؤول عن تزويد هذه القوات في العراق بالمواد الغذائية واللوازم الضرورية للجيش البريطاني، أسس شركة مع مستثمرين عام 1920 للحصول على امتيازات النفط في منطقة الخليج العربي سميت باسم (الشركة الشرقية العامة)، للمزيد ينظر: خالد عبد نمال الدليمي ،الامتيازات النفطية في دولة الامارات العربية المتحدة 1928-1973، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،معهد التاريخ العربي للتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2000 ، ص28 .

(57) الشيخ سعيد بن مكتوم :وهو حاكم دبي حتى عام 1958 وهو والد كل من ولي عده وحاكم دبي من بعده الشيخ راشد بن سعيد ،وخليفة بن سعيد واحمد بن سعيد،توفي في عام 1958 ؛للمزيد ينظر :براء لؤي شاكر

شكري ،العلاقات الاماراتية الامريكية 1971-1981 ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية الاساسية ،الجامعة المستنصرية ، 2012، ص44.

(58) لبيب عبدالستار ،قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 قبل الميلاد ، بيروت ، 1989 ، ص100.

(59) محمد حسين العيدروس ،دولة الامارات العربية المتحدة من الاستعمار الى الاستقلال ،دار العيدروس للكتاب الحديث ،الامارات ،2002 ، ص25 .

(60) براء لؤي شاكر شكري ،المصدر السابق، ص45.

(61) فاطمة الصائغ ،الامارات العربية المتحدة من القبيلة الى الدولة ،دار الكتاب الجامعي،العين ، 2000 ، ص85.

(62) محمد بن هودين ،الفيدرالية في الامارات النظرية والواقع والمستقبل ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابوظبي ، 2010 ، ص42.

(63) احمد جلال التدمري ،الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية ،مطبعة رأس الخيمة الوطنية ، 2000 ، ص42 .

(64) رياض نجيب الريس ،صراع الواحات والنظر ،هموم الخليج العربي 1968-1971 ، ط3،دار النهار ،بيروت ، 2002 ، ص209 .

(65) محمد مرسي عبدالله ، دولة الامارات العربية وجيرانها ، دار القلم ، الكويت ، 1978 ، ص25.

(66) صفاء محمد عبد الحسيناوي، تعزيز السيطرة البريطانية على امارات ساحل العمان (1946-1971)رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة بيروت العربية ، 2013 ، ص55 .

(67) Anita L .P. Bardett , Records of Dubai , 1761 – 1960 , vol 2 , 1905 – 1932 ,p . 179 .

(68) عقدت بريطانية مع شيوخ امارات الساحل العماني في الاعوام(1839-1847-1856) ثلاث معاهدات لمنع تجارة الرقيق ،كما بذل المقيمون السياسيون جهوداً مستمرة للقضاء عليها ومع بدايات القرن العشرين اصبح سوق تجارة الرقيق محدود ،وقلت مزاولة بيع الرقيق في امارات الساحل العماني ،للمزيد ينظر : احمد يونس زويد الجشعمي ،المحاولات البريطانية ،المصدر السابق ،ص5.

(69) لازم لفته ذياب ،المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955-1975 ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب ،جامعة بصرة ،1984 ،ص42 .

(70) محمد رشيد الفيل ،مشكلات الحدود بين امارات الخليج العربي ،مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية،الكويت ، السنة الثانية ،العدد (8) ،1976، ،ص82-85 .

(71) فاطمة الصايغ ،الامارات العربية المتحدة ، المصدر السابق ،ص252 .

(72) صفاء محمد عبد الحسيناوي ،المصدر السابق ، ص56.

(73) شخبوط بن سلطان بن زايد بن خليفة بن آل نهيان (1903-1989) هو الحاكم الحادي عشر لإمارة أبوظبي من المدة (1928-1966) لمدة ثمانية وثلاثين عامًا وهو أكبر أبناء الشيخ سلطان بن زايد سنًا وله ثلاثة أشقاء، أحدهم الشيخ زايد موحد وحاكم الإمارات العربية المتحدة ،للمزيد ينظر : محمود بهجت سنان ،المصدر السابق ، ص71

(74) عبد الرحمن يوسف بن حارب،الخليج العربي والتطورات السياسية 1914-1971،دار الثقافة،الشارقة، (د.ت)،ص24.

(75) محمد مرسي عبد الله ، تاريخ الامارات العربية ،مج4 ،المصدر السابق ،539.

(76) صفاء محمد عبد الحسيناوي ، المصدر السابق ،ص58 .

(77) المصدر نفسه ،ص58 .

(78) F .O. 371/1146801 Letter on changing TOS name.1955,(Top Secret).

(79) Marlowe . John , The Persian Gulf in the 20th century , the Cersser Press ,London .1962 ,p187 .

(80) جون باغوت كلوب : (sir john bagot Club) المعروف باسم كلوب باشا ولقبه ابو حنيك (1897-1968)، ضابط بريطاني عرف بقيادته الجيش العربي الاردني بين عامين 1939 و1956 ،خلف كلوب باشا فردريك جيرارد بييك في قيادة الجيش العربي الاردني ،وكانت لديه قدرات كبيرة في التحكم في ادارة الجيش تقلد وسام رتبة الامبراطورية ،وهو اكبر وسام ،توفي في انكلترا في اذار 1986 ؛للمزيد ينظر : الموقع الالكتروني في الشبكة المعلوماتية www.ammonnews.net/

(81) محمد مرسي عبد الله ،تاريخ الامارات العربية ،مج4 ،المصدر السابق ،ص172.

(82) البلوش :عناصر مهاجرة من ساحل بلوشستان عملوا في الادارة الحكومية والمعسكرات البريطانية والخدمة المنزلية ،للمزيد ينظر :جمانة محمد راشد ،التطورات السياسية في الشارقة 1914-1971 ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد ،2004،ص72.

(83) صفاء محمد عبد الحسيناوي ،المصدر السابق ،ص59.

(84) جون ماكميلان : وهو من مواليد 8 فبراير 1932 هو ضابط اسكتلندي في الجيش البريطاني شغل منصب القائد العام لاسكتلندا تم تكليف ماكميلان في فوج أرغيل وساذرلاند هايلاندرز في عام 1953 تم تعيينه قائدًا للكتيبة الأولى من فوج جوردون هايلاندرز في عام 1971 وقائدًا للواء المشاة التاسع والثلاثين ، وهي وحدة متمركزة بشكل دائم في أيرلندا الشمالية ، في عام 1977 تم منحه عقيدًا لكتيبة جوردون هايلاندرز من عام 1978 إلى عام 1986 ، للمزيد ينظر :الموقع الالكتروني في الشبكة المعلوماتية www.ammonnews.net/

(85) محمد مرسي عبد الله ،تاريخ الامارات العربية ، مج2،المصدر السابق ،ص587.

(86) صلاح العقاد ،معالم التغيير في دول الخليج العربي،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، 1972،ص ص82-83.

(87) F.O. 371/126944 The conversation was recorded between the Political Resident and Sheikh Shakhbut Bin Sultan, the ruler of Abu Dhabi on February 24, 1957, p. 5.

(88) محمد مرسي عبد الله ،تاريخ الامارات العربية ،مج2،المصدر السابق ،ص250 .

(89) امير علي حسين ،الخلاف الحدودي على البريمي بين السعودية وعمان وابوظبي ،رسالة ماجستير (غير منشورة )،كلية الآداب جامعة البصرة ،2001 ،ص47 .

(90) الحيرة :وهي قرية صغيرة على الساحل بين امارتي الشارقة وعجمان ،وتتبع لأمارة الشارقة ،للمزيد ينظر : حسين كامل جابر الشاهر ، دولة الامارات العربية وعلاقاتها الخليجية 1971-1981 ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة )،كلية التربية ،جامعة القادسية ،2007 ،ص18 .

(91) حسين كامل جابر الشاهر ،المصدر السابق ،ص18 .

(92) دونالد هولي Donald Hawley أحد أبرز المعتمدين السياسيين الذين جاؤوا الى إمارات الساحل ممثلين للحكومة البريطانية التي كانت إمارات الساحل المتصالح ترتبط بها بمعاهدات حماية منذ عام 1820 وحتى

،1971 حينما أنهيت تلك المعاهدات وأقيمت دولة الإمارات . وجاء هولي ومكث ممثلاً لحكومته من سنة 1958 إلى 1961. للمزيد ينظر : محمد مرسي عبد الله ،تاريخ الامارات العربية ،مج2،المصدر السابق ،ص250.

(93) F .O. 371/149048 Lettr from Donald Hawley to Sir G Middleton (Political Resident,. Bahrain),14-5-160.

(94) سيف محمد البواوي ، التاريخ العسكري للقوات المسلحة الاماراتية قبل قيام اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة ،حوليات آداب عين الشمس ،المجلد 35 ،يناير 2007 ،ص ص99- 100.

(95) F.O. 371/126932 , Letter to the rulers of the Emirates to resolve the dispute and solve the problem June 31, 1957, p.109 ؛

بوريل .ر .م ،الخليج العربي ،ترجمة :مكي حبيب المومن ،مطبعة الرشاد ،بغداد ،1976،ص ص65-66 .

(96) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ،المصدر السابق ،ص355 .

(97) محمد مرسي عبدالله ،تاريخ الامارات العربية ،مج4 ،المصدر السابق ،ص178 ؛فتحي عباس الجبوري واحمد صالح الجبوري ،تاريخ الخليج العربي،دار الفكر ناشرون وموزعون ،عمان ،2009،ص ص129-130 .

(98) صبري فارس الهيتي ، القوى العاملة في منطقة الخليج العربي وعمان ، مجلة الخليج العربي والجزيرة العربية، المجلد 11 ، العدد 2 ، 1979.،ص379 ؛رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي ،جامعة الدول العربية وقضايا امارات الخليج العربي 1945-1965 ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية ،جامعة البصرة ،2005 ،ص117.

(99) برنارد ألكسندر بروكاز بوروز :هو مقيم سياسي بريطاني في الخليج العربي من 1953 – 1958 ،مهمته الحفاظ على درجات متفاوتة من السيطرة السياسية والاقتصادية لصالح المملكة المتحدة على دول الخليج العربي ؛ للمزيد ينظر : صبري فارس الهيتي ، المصدر السابق ،ص379 .

(100) F .O. 371/157038, H. W .Luce (British . Residencg Arabian Department . FO 5 August 1961 ,Bahrain)

(101) خالد بن محمد القاسمي ،التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الامارات العربية المتحدة ،القسم الاول ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1992 ،ص69 .

(102) صفاء محمد عبد الحسيناوي، المصدر السابق ،ص64 .

(103) F .O. 371/174718 ,Directive to the commander TOS on the Operation of the police wing Reference MCC (PH), 7 Oct 1961.

(104) سيف محمد بن عبود البدواوي ،بريطانيا والخليج العربي ،سنوات الانسحاب ،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،ابو ظبي ، 2007 ،ص102 .

## المصادر

1- ابراهيم خليل العلاف ،التطورات الداخلية من الامارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان في وضع اسس الدولة الحديثة 1945-1971 ،مجلة دراسات اقليمية ،السنة 41،العدد (7) ،جامعة الموصل ،كانون الثاني ،2007 .
2- احمد جلال التدمري ،الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية ،مطبعة رأس الخيمة الوطنية ، 2000 ، ص42 .
3- احمد محمود ابو الرب ،تحديات التنمية في الوطن العربي ،ط2،المؤسسة الصحفية الاردنية ،عمان ،1989

4- احمد يونس زويد الجشعمي،التطورات الداخلية في امارة دبي 1945-1971 ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، 2001 .
5- احمد يونس زويد الجشعمي،السياسة الداخلية للشيخ زايد بن سلطان ال نهيان 1946-1976،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب ،جامعة البصرة ، 2010 .
6- امير علي حسين ،الخلاف الحدودي على البريمي بين السعودية وعمان وابوظبي ،رسالة ماجستير (غير منشورة )،كلية الآداب جامعة البصرة ،2001 .
7- براء لؤي شاكر شكري ،العلاقات الاماراتية الامريكية 1971-1981 ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية الاساسية ،الجامعة المستنصرية ، 2012 .
8- برهان دجاني ،انتقال اموال القطاع الخاص بين الدول النامية العربية والاسلامية ،الامانة العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،مجلة (اوراق اقتصادية) ، العدد 81 ، 1993 .
9- بوريل .ر .م ،الخليج العربي ،ترجمة :مكي حبيب المومن ،مطبعة الرشاد ،بغداد ،1976 .
10- بيار جورج ،جغرافية العالم الصناعية ،ترجمة : بهيج شطبان ،بيروت ،لبنان ،1982 .
11- جمانة محمد راشد،التطورات السياسية في الشارقة 1914-1971 ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد ،2004 .
12- جون ادلمان ،سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة : خالد قاسم ،مطبعة الشروق ،الاردن،1987
13- حسين كامل جابر الشاهر ،دولة الامارات العربية وعلاقاتها الخليجية 1971-1981 ،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية ،جامعة القادسية ،2007 .
14- حسين محمود الحديثي ،المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة ( محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في اقاليم متباينة) ،مجلة المخطط والتنمية ،مركز التخطيط الاقليمي ،جامعة بغداد، العدد الاول ، 1995 .
15- خالد بن محمد القاسمي ،التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الامارات العربية المتحدة ،القسم الاول ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1992 .
16- خالد عبد نمال الدليمي ،الامتيازات النفطية في دولة الامارات العربية المتحدة 1928-1973، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،معهد التاريخ العربي للتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2000 .
17- خليل حمود عثمان الجابري ،الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ابوظبي 1945-1971،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد ، 2008 .
18- دولة الامارات العربية المتحدة ،الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة 2003 ،وزارة الاعلام والثقافة، ابوظبي ،2003 .
19- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي ،الكويت وقضايا الخليج العربي والجزيرة العربية 1950-1971،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية ،جامعة البصرة ، 2009 .
20- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي ،جامعة الدول العربية وقضايا امارات الخليج العربي 1945-1965 ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية ،جامعة البصرة ،2005 .
21- روبير جيرار لاند ،عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً ،ترجمة : محمد امين عبدالله ،وزارة التراث القومي والثقافة،عمان 1966 .

22- رياض ساهي مشكور الاعرجي ،التطورات الاجتماعية في الساحل العماني 1945-1971،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية التربية ،جامعة المثنى ، 2017 .
23- رياض نجيب الريس ،صراع الواحات والنظر ،هموم الخليج العربي 1968-1971 ، ط3،دار النهار ،بيروت ، 2002 .
24- سامح محمود راشد ، العلاقات الخليجية العربية 1970-2000(الاطراف والاتجاهات) ،مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2005 .
25- سعدون الساموك واخرون ،مخاطر الهجرة الاجنبية الى منطقة الخليج العربي ،الندوة العلمية الثالثة ،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، بغداد ، 1979 .
26- سيد نوفل، الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي ، بيروت ، 1969 .
27- سيد نوفل،الاوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ،الكتاب الثاني ،امارات الساحل العماني ،ط2 ، القاهرة ،(د. ت) .
28- سيف محمد بن عبود البدواوي ، التاريخ العسكري للقوات المسلحة الاماراتية قبل قيام اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة ،حوليات آداب عين الشمس ،المجلد 35 ،يناير 2007 .
29- سيف محمد بن عبود البدواوي ،بريطانيا والخليج العربي ،سنوات الانسحاب ،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،ابو ظبي ، 2007 .
30- شاكر خصباك ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دراسة شاملة ، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1978 .
31- شاكر خصباك ،مجتمع تغير ،دولة الامارات العربية المتحدة ،دراسة شاملة ،للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية ،القاهرة ، 1978 .
32- صبري فارس الهيتي ، القوى العاملة في منطقة الخليج العربي وعمان ، مجلة الخليج العربي والجزيرة العربية ، المجلد 11 ، العدد 2 ، 1979.
33- صفاء محمد عبد الحسيناوي، تعزيز السيطرة البريطانية على امارات ساحل العمان (1946-1971)رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة بيروت العربية ، 2013 .
34- صلاح العقاد ،معالم التغيير في دول الخليج العربي،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، 1972 .
35- عائشة ابراهيم سلطان خليفة ،الحالة الوافدة على الحياة الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي ،ندوة الثقافة والعلوم ، ج1، دبي ،(د. ت) .
36- عبد الرحمن يوسف بن حارب،الخليج العربي والتطورات السياسية 1914-1971،دار الثقافة ،الشارقة ،(د.ت) .
37- عبد الرزاق الفارس ،القوى العاملة المواطنة ،مجلة غرفة التجارة وصناعة عجمان ، العدد (5) ،ايلول 1984
38- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ،حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي ،الرياض ،1981 .
39- عبد الغفار حسين ،قراءات في كتب من الامارات ،اتحاد كتاب وادباء الامارات ،مطبعة الفجيرة الوطنية،دولة الامارات العربية المتحدة ، 2000 .
40- عبد الغفار حسين ،قراءات في كتب من الامارات ،اتحاد كتاب وادباء الامارات ،مطبعة الفجيرة الوطنية ،دولة الامارات العربية المتحدة ، 2000 .

41- عبدالملك خلف التميمي ،الاثار السياسية للهجرة الاجنبية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (50) ،السنة العشرون ،نيسان 1983 .
42- عمر ابراهيم الخطيب ،التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربي ،مجلة المستقبل العربي، العدد(40) ، بيروت ،1982 .
43- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ،النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، ط2، بنغوين للنشر ، 2000 .
44- فاطمة الصائغ ،الامارات العربية المتحدة من القبيلة الى الدولة ،دار الكتاب الجامعي ،العين ، 2000 .
45- فتحي عباس الجبوري واحمد صالح الجبوري ،تاريخ الخليج العربي ،دار الفكر ناشرون وموزعون ،عمان ، 2009 .
46- فيدال دي لابلاش ،اصول الجغرافية البشرية ،ترجمة :شاكر خصباك ،جامعة بغداد ،1984 .
47- لازم لفته ذياب ،المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955-1975 ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب ،جامعة بصرة ،1984 .
48- لبيب عبدالستار ،قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 قبل الميلاد ، بيروت ، 1989 .
49- لطفي بن صالح الداهش ، الجامعة العربية وقضايا الخليج العربي 1954-1971 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2000 .
50- محمد بن هودين ،الفيدرالية في الامارات النظرية والواقع والمستقبل ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابوظبي ، 2010 .
51- محمد حسين العيدروس ،دولة الامارات العربية المتحدة من الاستعمار الى الاستقلال ،دار العيدروس للكتاب الحديث ،الامارات ،2002 .
52- محمد حسين مطر ،نموذج مقترحات لسياسة جذب الاستثمارات الاجنبية ،مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،الكويت ، 1986 .
53- محمد رشيد الفيل ،مشكلات الحدود بين امارات الخليج العربي ،مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، الكويت ، السنة الثانية ،العدد (8) ،1976 .
54- محمد غانم الرميحي ،الهجرة العربية الى الخليج الاسباب اقتصادية والأثار الاجتماعية ،مجلة العربي،العدد (144)،الكويت ،1979.
55- محمد غانم الرميحي ،رؤية خليجية قومية للأثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (23)،بيروت ،كانون الثاني 1981 .
56- محمد محمد الفيومي ،الشركات الدولية ،مدخل اقتصادي محاسبي ،دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية ، 1986 .
57- محمد مرسي عبدالله ، دولة الامارات العربية وجيرانها ، دار القلم ، الكويت ، 1978 .
58- محمود الحمصي ،خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتناظرية ،مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت ،1980 .
59- محمود بهجت سنان ،امارة الشارقة ،وزارة الثقافة والارشاد ،بغداد ، 1967 .

60- مختار عبدالحكيم طلبة ،مقدمة في المشكلة الاقتصادية(النظم الاقتصادية)،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة ،(د.ت).
61- الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات للسنوات 1968-1972 -1977-1978 ،دولة الامارات العربية المتحدة ،وزارة التخطيط ،ابوظبي، 1979 .
62- نادر فرجاي ،معجم وتركيب قوة العمل والسكان ،ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،31 يناير 2001 .
63- نافع النهاب واخرون ،الجغرافية السياسية ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ،1986 .
64- ناهض هاتف محمد السعيدي ،النمو الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1971-2007،دراسة في جغرافية الصناعة ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة ) كلية الآداب ،جامعة بغداد ،2008 .

المصادر العربية باللغة الانكليزية

1- Anita L .P. Bardett , Records of Dubai , 1761 – 1960 , vol 2 , 1905 – 1932 .
2- F .O. 371/1146801 Letter on changing TOS name.1955,(Top Secret).
3- F .O. 371/149048 Lettr from Donald Hawley to Sir G Middleton (Political Resident,. Bahrain),14-5-160.
4- F .O. 371/157038, H. W .Luce (British . Residencg Arabian Department . FO 5 August 1961 ,Bahrain)
5- F .O. 371/174718 ,Directive to the commander TOS on the Operation of the police wing Reference MCC (PH), 7 Oct 1961.
6- F.O . De cument British foreign policy, the Records of the British Residency and and Afencies in the persiaw Gulf London 1979 , vol .3.
7- F.O. 371/126932 , Letter to the rulers of the Emirates to resolve the dispute and solve the problem June 31, 1957.
8- F.O. 371/126944 The conversation was recorded between the Political Resident and Sheikh Shakhbut Bin Sultan, the ruler of Abu Dhabi on February 24, 1957.
9- Hill , A. A. G, The GULF states petroleum and population Grow the in population of the middle East and north Africa , London , 1972 .
10- Ibrahim Ibrahim , Arab the transportation of a society center for contemporary Arab states , London , 1985.
11- Marlowe . John , The Persian Gulf in the 20th century , the Cersser Press ,London .1962 .
12- R.B. Stulcliff, Industry and under Development , Addition wesley , published co. Spain ,1971.
13- Rupert Hey , K.C. g, witb afore word E.M. Ellervary admiral USN , the mlpple east, statute , Washington D.C,1959.
14- UNCTAD ,World Investmen Report 2003 ; FDL policies for Development ,national International prospective , New York and Geneva, United Nations, 2003 .

15- UNCTAD, World Investmen Report 1996, Investment Trade and International Policy Arrangmen '- New York Genva , UNCTAD, 1996 .

16- William Harrison wood , Ashort History of the Etpansion of the British Empire 1500-1930, 6th .Edition (compridge 1952 ) .

17- www.ammonnews.net/

18- - Ibrahim Khalil Al-Alaf, internal developments in the United Arab Emirates and the role of Sheikh Zayed bin Sultan in laying the foundations of the modern state 1945-1971, Journal of Regional Studies, Year 41, Issue (7), University of Mosul, January, 2007.

19- Ahmed Jalal Al-Tadmuri, The Three Arab Islands, a documentary study, Ras Al Khaimah National Press, 2000.

20- Ahmed Mahmoud Abu Al-Rub, Development Challenges in the Arab World, 2nd edition, Jordanian Press Foundation, Amman, 1989.

21- Ahmed Younis Zuwaid Al-Jashami, Internal Developments in the Emirate of Dubai 1945-1971, Master's Thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2001.

22- Ahmed Younis Zuwaid Al-Jashami, The Domestic Policy of Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan 1946-1976, doctoral thesis (unpublished), College of Arts, University of Basra, 2010.

23- Amir Ali Hussein, The border dispute over Buraimi between Saudi Arabia, Oman and Abu Dhabi, Master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Basra, 2001.

24- Baraa Louay Shaker Shukri, Emirati-American relations 1971-1981, Master's thesis (unpublished), College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, 2012.

25- Burhan Dajani, the transfer of private sector funds between Arab and Islamic developing countries, General Secretariat of the Chambers of Commerce, Industry and Agriculture of the Arab Countries, Journal of Economic Papers, No. 81, 1993.

26- Burrell, R.M., The Arabian Gulf, Translated by: Makki Habib Al-Moumen, Al-Rashad Press, Baghdad, 1976.

27- Pierre Georges, Industrial Geography of the World, Translated by: Bahij Shatban, Beirut, Lebanon, 1982.

28- Jumana Muhammad Rashid, Political Developments in Sharjah 1914-1971, Master's Thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2004.

29- John Adelman, Policies of International Economic Relations, translated by: Khaled Qassem, Al-Shorouk Press, Jordan, 1987.

30- Hussein Kamel Jaber Al-Shaher, The United Arab Emirates and its Gulf Relations 1971-1981, doctoral thesis (unpublished), College of Education, Al-Qadisiyah University, 2007.

31- Hussein Mahmoud Al-Hadithi, Industrial Sites and Balanced Regional Development (Practical Attempts at Localizing Industrial Complexes in Different Regions), Journal of Planning and Development, Regional Planning Center, University of Baghdad, first issue, 1995.

32- Khalid bin Muhammad Al-Qasimi, The Modern and Contemporary History of the United Arab Emirates, First Section, Modern University Office, Alexandria, 1992.

33- Khaled Abdel Namal Al-Dulaimi, Oil Concessions in the United Arab Emirates 1928-1973, Master's Thesis (unpublished), Arab History Institute for Scientific Heritage for Postgraduate Studies, Baghdad, 2000.

34- Khalil Hamoud Othman Al-Jabri, Political, Social and Economic Conditions in Abu Dhabi 1945-1971, Master's Thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2008.

35- United Arab Emirates, United Arab Emirates Yearbook 2003, Ministry of Information and Culture, Abu Dhabi, 2003.

36- Rafid Abdul Reda Aylan Al-Khafaji, Kuwait and the issues of the Arabian Gulf and the Arabian Peninsula 1950-1971, doctoral thesis (unpublished), College of Education, University of Basra, 2009.

37- Rafid Abdul Redha Aylan Al-Khafaji, The League of Arab States and the Issues of the Emirates of the Arabian Gulf 1945-1965, Master's Thesis (unpublished), College of Education, University of Basra, 2005.

38- Robert Gerard Lande, Oman since 1856, a path and a destiny, translated by: Muhammad Amin Abdullah, Ministry of National Heritage and Culture, Amman 1966.

39- Riyad Sahi Mashkoor Al-Araji, Social Developments in the Omani Coast 1945-1971, Master's Thesis (unpublished), College of Education, Al-Muthanna University, 2017.

40- Riyad Najib Al-Rayes, The Struggle of Oases and Views, Concerns of the Arabian Gulf 1968-1971, 3rd edition, Dar Al-Nahar, Beirut, 2002.

41- Sameh Mahmoud Rashed, Gulf Arab Relations 1970-2000 (Parties and Trends), Gulf Research Center, Dubai, 2005.

42- Saadoun Al-Samouk and others, The Dangers of Foreign Immigration to the Arabian Gulf Region, Third Scientific Symposium, Center for Arabian Gulf Studies, University of Basra, Baghdad, 1979.

43- Sayed Nofal, The Arabian Gulf or the Eastern Borders of the Arab World, Beirut, 1969.

44- Sayyed Nofal, The Political Conditions of the Emirates of the Arabian Gulf and South Arabia, Book Two, Emirates of the Omani Coast, 2nd edition, Cairo, (ed.).

45- Saif Muhammad bin Aboud Al-Badawi, Military History of the UAE Armed Forces Before the Establishment of the Union of the United Arab Emirates, Annals of Arts, Ain Al-Shams, Volume 35, January 2007.

46- Saif Muhammad bin Aboud Al-Badwawi, Britain and the Arabian Gulf, Years of Withdrawal, Al-Falah Publishing and Distribution Library, Abu Dhabi, 2007.

47- Shaker Khasbak, United Arab Emirates, a comprehensive study, for the Arab Educational, Cultural and Scientific Organization, Institute of Arab Research and Studies, League of Arab States, Cairo, 1978.

48- Shaker Khasbak, A society of change, the United Arab Emirates, a comprehensive study, by the Arab Organization for Education, Culture and Science, Institute of Arab Research and Studies, League of Arab States, Cairo, 1978.

49- Sabri Fares Al-Hiti, Manpower in the Arabian Gulf Region and Oman, Journal of the Arabian Gulf and the Arabian Peninsula, Volume 11, Issue 2, 1979.

50- Safaa Muhammad Abdel Husseinawy, Strengthening British control over the Emirates of the Oman Coast (1946-1971), Master's thesis (unpublished), Faculty of Arts, Beirut Arab University, 2013.

51- Salah Al-Akkad, Signs of Change in the Arab Gulf States, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 1972.

52- Aisha Ibrahim Sultan Khalifa, The new situation in social life in the United Arab Emirates, the winning research of the Al Owais Award for Studies and Scientific Innovation, Culture and Science Symposium, Part 1, Dubai, (D. T.).

53- Abdul Rahman Yusuf bin Harib, The Arabian Gulf and Political Developments 1914-1971, House of Culture, Sharjah, (D.T.).

54- Abdul Razzaq Al Fares, Citizen Workforce, Ajman Chamber of Commerce and Industry Magazine, Issue (5), September 1984.

55- Abdul Aziz Abdul Ghani Ibrahim, The Government of British India and the Administration in the Arabian Gulf, Riyadh, 1981.

56- Abdul Ghaffar Hussein, Readings in Books from the Emirates, Emirates Writers and Writers Union, Fujairah National Press, United Arab Emirates, 2000.

57- Abdul Ghaffar Hussein, Readings in Books from the Emirates, Emirates Writers and Writers Union, Fujairah National Press, United Arab Emirates, 2000.

58- Abdul-Malik Khalaf Al-Tamimi, Political Implications of Foreign Immigration, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (50), twentieth year, April 1983.

59- Omar Ibrahim Al-Khatib, Development and Participation in the Countries of the Arabian Gulf, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (40), Beirut, 1982.
60- Graham Evans and Geoffrey Newnham, The New International Economic Order, Penguin Dictionary of International Relations, translated by: Gulf Research Centre, 2nd edition, Penguin Publishing, 2000.
61- Fatima Al-Sayegh, The United Arab Emirates from Tribe to State, University Book House, Al Ain, 2000.
62- 62- Fathi Abbas Al-Jubouri and Ahmed Saleh Al-Jubouri, History of the Arabian Gulf, Dar Al-Fikr Publishers and Distributors, Amman, 2009.
63- Vidal de Lablache, The Origins of Human Geography, translated by: Shaker Khasbak, University of Baghdad, 1984.
64- Lazem Lafta Dhiyab, Political Opposition in the Sultanate of Oman 1955-1975, Master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Basra, 1984.
65- Labib Abdel Sattar, The Story of the Gulf: Constant Interaction and Continuous Conflict, 3200 BC, Beirut, 1989.
66- Lutfi bin Saleh Al-Dahesh, The Arab League and Arab Gulf Issues 1954-1971, Master's Thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2000.
67- Muhammad Bin Houdin, Federalism in the Emirates: Theory, Reality and Future, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2010.
68- Muhammad Hussein Al-Aidaroos, The United Arab Emirates from Colonialism to Independence, Al-Aidaroos Modern Book House, Emirates, 2002.
69- Muhammad Hussein Matar, Model Proposals for the Policy of Attracting Foreign Investments, Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait, 1986.
70- Muhammad Rashid Al-Fail, Border Problems between the Emirates of the Arabian Gulf, Journal of Studies of the Arabian Gulf and the Arabian Peninsula, Kuwait, Second Year, Issue (8), 1976.
71- Muhammad Ghanem Al-Rumaihi, Arab migration to the Gulf, economic causes and social effects, Al-Arabi Magazine, Issue (144), Kuwait, 1979.
72- Muhammad Ghanem Al-Rumaihi, A Gulf National Vision for the Social and Political Impacts of Expatriate Workers, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (23), Beirut, January 1981.
73- Muhammad Muhammad al-Fayoumi, International Companies, An Economic and Accounting Introduction, University Press House, Alexandria, 1986.
74- Muhammad Morsi Abdullah, The United Arab Emirates and its Neighbors, Dar Al-Qalam, Kuwait, 1978, p. 25.

75- Mahmoud Al-Homsi, Arab development plans and their complementary and analogical trends, Arab Unity Studies Center, Beirut, 1980.

76- Mahmoud Bahjat Sinan, Emirate of Sharjah, Ministry of Culture and Guidance, Baghdad, 1967.

77- Mukhtar Abdel Hakim Tolba, Introduction to the Economic Problem (Economic Systems), Faculty of Law, Cairo University, (D.D.).

78- The main features of economic and social developments in the UAE for the years 1968-1972 - 1977-1978, United Arab Emirates, Ministry of Planning, Abu Dhabi, 1979.

79- Nader Farjay, Dictionary and Composition of the Labor Force and Population, Symposium on Foreign Workers in the Arab Gulf Countries, Center for Arab Unity Studies, January 31, 2001.

80- Nafi' al-Nahab and others, Political Geography, Dar al-Kutub Directorate for Printing and Publishing, Mosul, 1986.

81- Nahed Hatif Muhammad Al-Saeedi, Industrial growth in the United Arab Emirates for the period 1971-2007, a study in the geography of industry, doctoral thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2008.

# Economic determinants of the Omani coastal emirates after World War II until the establishment of the union 1945- 1971

**EHAB HUSIN ALI HUSIN**

**Babylon Education Directorate**

alehab446@gmail.com

**Keywords:** Economy , Politics , Coastal power

**Summary:**

Reading the economic history of the emirates of the Omani coast requires looking at its history and economy at the same time in order to know what this emirate has achieved and to identify the link between these two factors. Are they historical narratives or built-up facts? Scientific fact, since history is a narration of events and the economy is Commercial and digital statistics based on trade exchange operations, and therefore we can know this Emirates and its economy by reviewing its history and how it worked to make its economy a good economy, Gradually, through the polarization sought by some of the Emirates, especially those in Dubai and the Emirate of Abu Dhabi, in order to advance the economy in a way that ensures that its levels do not fall to limits that are not reassuring about the social reality on the internal or external level. This can only be known through economic history, and may be represented by This involves restructuring market incentives or using developmental, commercial and economic means, and taking advantage of the time factor to analyze the project, or it may be based on a combination of quantitative or qualitative analysis methods, as well as working to create a state of relative stability and creating forces with the help of the British presence that work to preserve interests. This was evident in the presence of the Oman Coast Force and the

establishment of another police force affiliated with the Oman Coast Force with British advice and support.

The research was divided into two sections: the first dealt with reading the economic systems of the Emirates, while the second talked about the role of the Oman Coast Force, and the establishment of the police wing, and then the conclusion, followed by the sources